

كثير فان عرف الحريق وعمومه صدق بل يمين وان عرف دون عمومه صدق بيمينه وان جعل طرفه
بينه ثم تخلف على التلف به وان ادعى ردعا على من ائتمنه صدق بيمينه او على غيره كوارثه او ادعى
وارث المودع الرد على المالك او ادعى عند سفره امينا فادعى الامين الرد على المالك طول بينة
وجودها بعد طلب المالك مصنف
بلا قتال والجاف خيل وركاب كبرية وعشر بخارة وما جلا عنه خوفا ومال من تركت او مات وذوي
مات بلا وارث فنجس ونجسة خمسة احد هاهنا مصالح المسلمين كالغور والقفصة والعلم باقدم الهم
فالاهم الثاني بنو هاشم والمطلب يشترك الغني والفقير والنساء ويفضل الذكر كما لا ريب الثالث التام
وهو صغير اب له ويشترط فقره على المشهور والرابع والخامس المساكين وابن السبيل ويوم هاشم
الاربعة المتاخمة وقيل تختص بالمصالح في كل ناحية من فيها منهم والسادس الاربعون في الاظهر
ايها المرتزقة وهم الاجناد المرصودون للجهاد فيضع الامام ديوانا وينصب لكل قبيلة او جملة
عريفا ويبحث عن حال كل واحد ويعالاه وما يكفيه فيعطيه كفايته ويقوم في اثبات الاسم
والاعطاء قريشا وهم ولد النظر ابن كنانة ويقوم منهس بن هاشم والمطلب ثر عبد شمس فويل
ثر عبد العزى ثم ساير بطون الاقرب فلا قرب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم الاضواء ثم ساير
العرب ثم الجرح ولا يشترط في الديوان اعي ولا نمنوا ولا من لا يصلح للغزو ولو مرض بعضهم او جن ورجي
زواله اعطي فان لم يرجع فالظاهر انه يعطى ولنا زوجته واولاده اذ ماتت فتعطي الزوجة حتى تنج واولاد
حتى يستقلوا فان فصلت الاجاس لاربعة عن حاجات المرتزقة وزرع عليهم على قدر موتهم والاصح انه
يجوز ان يصرف بعضهم في اصلاح الثغور والسلاح والكرام هذا حكم منقول في ما عايناه فالكذب
انه يجعل وقفا وتسمى غلته كذلك الغنيمه مال حصل من الكفار يقتال الجاني فيقدم منه
السلب للمقاتل وهو ثياب القتل والخف والربان والاربع كدرج وسلاح ومركوب وسرج وحمال
وكناس وروماتية وخابر ونفقة معه وجنينة نقاد معه في الاظهر لا حقيقه مشددة على
على المذهب وانما يستحق بركوب غر يلقى به بشر كما في حال الحرب ولو رمى من حصن او من المصنف

او قتل

او قتل فيما او اسيرا وقتله وقرا نفزا الكفار فلا سلب وكفاية ان يزل بل امتناعه بان يقعا عينيه او يقطع
يديه ومرجليه وكذا لو اسره او قطع يديه او رجله في الاظهر ولا نجس السلب على المشهور وبعد
السلب يخرج مونه للفظ والنقل وغيرهما ثم نجس الباقي بنفسه لاهل التي يقسم كما سبق والاصح
ان النقل يكون من خمس الخمس المرصود للمصالح ان نقل مما سيجرم في هذا القتال ويجوز ان ينقل من مال
المصالح الحاصل عندة والنقل زيادة يشترطها الامام او الامير ان يفعل ما فيه نكايه في الكفار ويجتهد
في قدره والافراس الاربعة عقارها ومنقولها للعاينين وهو من حضر الوقعة بمنية القتال وان لم
يقاتل ولا يشيطن حصر بعد انقضا القتال وفيما قبل جازة المال وجه ولو مات بعضهم بعد انقضا
والجبانة نفقة لوارثه وكذا بعد الانقضا وقبل الجبانة في الاصح ولو مات في القتال فالمنزلة انه
لا يشيطن ولا يظهر ان الاجير لسياسة الدواب وحفظ الامتعة والتاجر والحجر يسلم لهما اذا قاتلوا
والراجل سهم والقارس ثلاثة ولا يعطى لفرس واحد عربيا كان او غيره ولا بعير وغيره ولا يعطى
لغرس اعجف ولا غناقيه وفي قول يعطى ان لم يعلم في الامير عن احضاره والعدو والصبي
والمرأة والذي اذا حضر واقبل الرضخ وهو ود سهمه يجتهد الامام في قدره وحله الاجناس
الاربعة في الاظهر قلت انما يرضخ لذي حضر بلا اجرة وبان الامام على الصحيح واداعلم
الفقير من لاهل له ولا كسب يقع موقعا حاجته
ولا يمنع الفقر مسكته ونيابته وماله الغائب في مرحلتين والموجب فكسب لا يليق به ولو اشتغل بالعلم
والكسب يمنعه فقير ولو اشتغل بالتوافل فلا ويشترط فيه الزمانه ولا النصف عن السلب
على الجديد والمكفي بنفقة قريب او زوج ليس فقيرا في الاصح والمسكين من قدر على مال السلب
يقع موقعا من كفايته ولا يكفيه والعامل شاع وكان بوقاسم وحاشرت جمع ذوى الاموال القايض
والوالي والوفاء من اسلم وينتد ضعيفة اوله شرف يتوقع باعطائه اسلام غيره والمذهب انهم
يعطون من الزكاة والرقاب المحتابون والغارم ان استدان لنفسه في غير معصية اعطى قلت
الاصح يعطى اذ اتاب والله اعلم والظاهر اشتراط حاجته دون حلول الدين قلت الاصح اشتراط العلم